التحليل الجغرافي للتجاوزات الحضرية في محافظة ديالى (مدينة جلولاء انموذجاً)

أ.م.د. خلود علي هادي

&

م.د. شروق عبدالاله حسين

جامعة ديالى - كلية التربية للعلوم الانسانية

مستخلص

تهدف هذه الدراسة الكشف عن اهم مناطق التجاوزات الحضرية في مدينة جلولاء وخصوصاً بعد العام ٢٠٠٣، وبيان اهم العوامل التي ساعدت على تفاقم هذه الظاهرة السلبية، ومشكلة التجاوزات الحضرية من اهم المشاكل التي تعاني منها المدن والتي كانت نتيجة لمجموعة من المشاكل المتعلقة بالجوانب الأمنية والسكانية والتخطيطية والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية. وتفترض الدراسة هل هناك تجاوزات حضرية في منطقة الدراسة وما هو حجمها، وهل للتجاوز الحضري تأثير على أنشطة المدينة المختلفة والبنى التحتية فيها.

فضلاً عن معرفة القوانين والتشريعات التي من شأنها دراسة هذه المشكلة والحد من اثارها، ونعني بالتجاوز هو الاستيلاء على الأرض بشكل يجعلها تختلف عما جاء بالتصميم الأساسي ويمكن تحديد التجاوز على الساحات العامة والمناطق الخضراء والارصفة والشوارع والابنية الحكومية وما ينتج عن ذلك من ضغط على خدمات المدينة والبنية التحتية وقد اعتمدت الدراسة على الادبيات المكتبية والمسح والدراسة الميدانية وخرائط التصميم الأساس لمنطقة الدراسة للكشف عن تلك التجاوزات، وتم التركيز في هذا الدراسة على التجاوزات السكنية. اما اهم النتائج التي توصلت لها الدراسة ان العامل السياسي والأمني سبب في زيادة مشكلة التجاوزات على الممتلكات العامة والأراضي الزراعية من قبل المواطنين فضلا عن العامل الاقتصادي الذي لعب دور مهم في تفاقم المشكلة. وضعف الجهات المعنية في إدارة المدينة ورسم المخططات الأساسية النافذة والسبب يعود الى ضعف التخطيط والتنسيق بين هذه الإدارات. وعدم متابعة تطور مراحل التصميم للمدينة كذلك لم توضع تصاميم حديثة من شأنها معالجة ظاهرة التجاوزات.

عملت ظاهرة التجاوزات على تشويه المشهد الحضري لمدينة جلولاء المتمثلة بالدور الرديئة النوعية والبدائية والتي انتشرت في كل من حي الوحدة والجماهير والتجنيد وحي الخضراء.

المقدمة

تعد التجاوزات الحضرية واحدة من المشاكل التي صاحبت تخطيط المدن على مستوى العالم سواء كانت متقدمة صناعيا او حضريا او التي تنمو ببطء، وأصبحت التجاوزات تهدد المدن الحاضرة والسبب يعود الى مشاكل تخطيطية واقتصادية واجتماعية وسكانية.

والتجاوزات من الامور التي صاحبت نشوء المدن منذ القدم، فالمدن العراقية عامة ومدينة جلولاء منها عانت كثيرا من التجاوزات على الملكيات العامة والتجاوزات على المناطق (ترفيهية، سكنية، وخدمية) والملكيات الخاصة ولا سيما الاراضي المفروزة للسكن والتجاوز عليها وخاصة التي لم يمتد اليها العمران بعد.

مشكلة الدراسة Research Problem :

تعد مشكلة التجاوزات الحضرية من اهم المشاكل التي تعاني منها المدن والتي كانت نتيجة لمجموعة من المشاكل المتعلقة بالجانب الامني والتخطيطي والمشكلات الاجتماعية والسكانية.

فرضية البحث Research Hypothesis:

١- هل هناك تجاوزات حضرية في منطقة الدراسة وما هو حجمها.

٢- هل للتجاوز الحضري تأثير على انشطة المدينة المختلفة.

أهمية البحث Research Importance:

تعد دراسة التجاوزات الحضرية على المدن من اهم المشكلات التي لا تخفى اهميتها لما لها من ابعاد مكانية واجتماعية لذا ارتأى الباحثتان دراستها على مدينة جلولاء لتجسد اركان الظاهرة فيها بشكل واضح فضلا لتعدد واختلاف العوامل التي ادت الى بروز هذه الظاهرة عبر السنين في منطقة الدراسة.

هدف البحث Research Aim:

١- مفهوم ظاهرة التجاوزات الحضرية.

٢- تحليل التصميم الاساسي وتحديد حجم واتجاه مناطق التجاوزات لمعالجتها.

٣- القوانين والتشريعات واثرها في الحد من ظاهرة التجاوزات الحضرية.

٤- الدراسة الميدانية لتحديد اثر التجاوز على الانشطة والخدمات في المدينة.

٥- وضع مقترحات لمعالجة الظاهرة.

حدود البحث

حددت منطقة الدراسة مكانياً بالحدود البلدية التي رسمتها خريطة تحديث التصميم الاساس في مدينة جلولاء الرقم ١٣١٠ لسنة ٢٠٠٠م، والبالغ مساحتها ٤٥٣,٥هكتار.

والتي يحدها من الشمال مدينة خانقين ومن الجنوب ناحية السعدية والغرب نهر ديالى ومن الشرق طريق امام ويس. ينظر خريطة (١-١).

مدينة جلولاء الموقع والمساحة

تعد مدينة جلولاء حاليا مركزا إداريا لناحية جلولاء، وهي إحدى نواحي قضاء خانقين والذي يشغل اللسان الشمالي الشرقي من محافظة ديالى ويحد ناحية جلولاء من الشرق حدود مركز قضاء خانقين ومن الغرب قضاء الخالص ومن الشمال قضاء كفري ومن الجنوب ناحية السعدية، وقد اختطت مدينة جلولاء لنفسها موضعا متميزا فهي مستلقية على الضفة الشرقية لنهر ديالى في حوضة الأوسط ويشكل النهر حدودها الغربية بينما تصطدم حدودها الشرقية بمرتفعات (دره وشكه)، وتنتهي حدودها الشمالية عند الاستعمال الخاص، في حين تنفق مقالع الحصو والرمل مع قرية (مرجانه) ليشكلان حدودها الجنوبية.

ولصغر مساحة هذا الموضع، الذي قّزم مدينة جلولاء والذي حرمها من أهم مقومات المدن الا وهو الأراضي السهلية المنسبطة، فقد اصبح عاجزا عن استيعاب الزيادة المستمرة لاعداد سكانها، لذلك كانت المرتفعات الشرقية هي الخيار الوحيد للتوسع المساحي للمدينة، فتسلقت الاستعمالات السكنية ونسبة كبيرة من الاستعمالات الحضرية الأخرى المرتفعات ليظهر خط سماء المدينة منحدراً باتجاه الغرب.

خارطة (١) موقع منطقة الدراسة من العراق ومحافظة ديالى

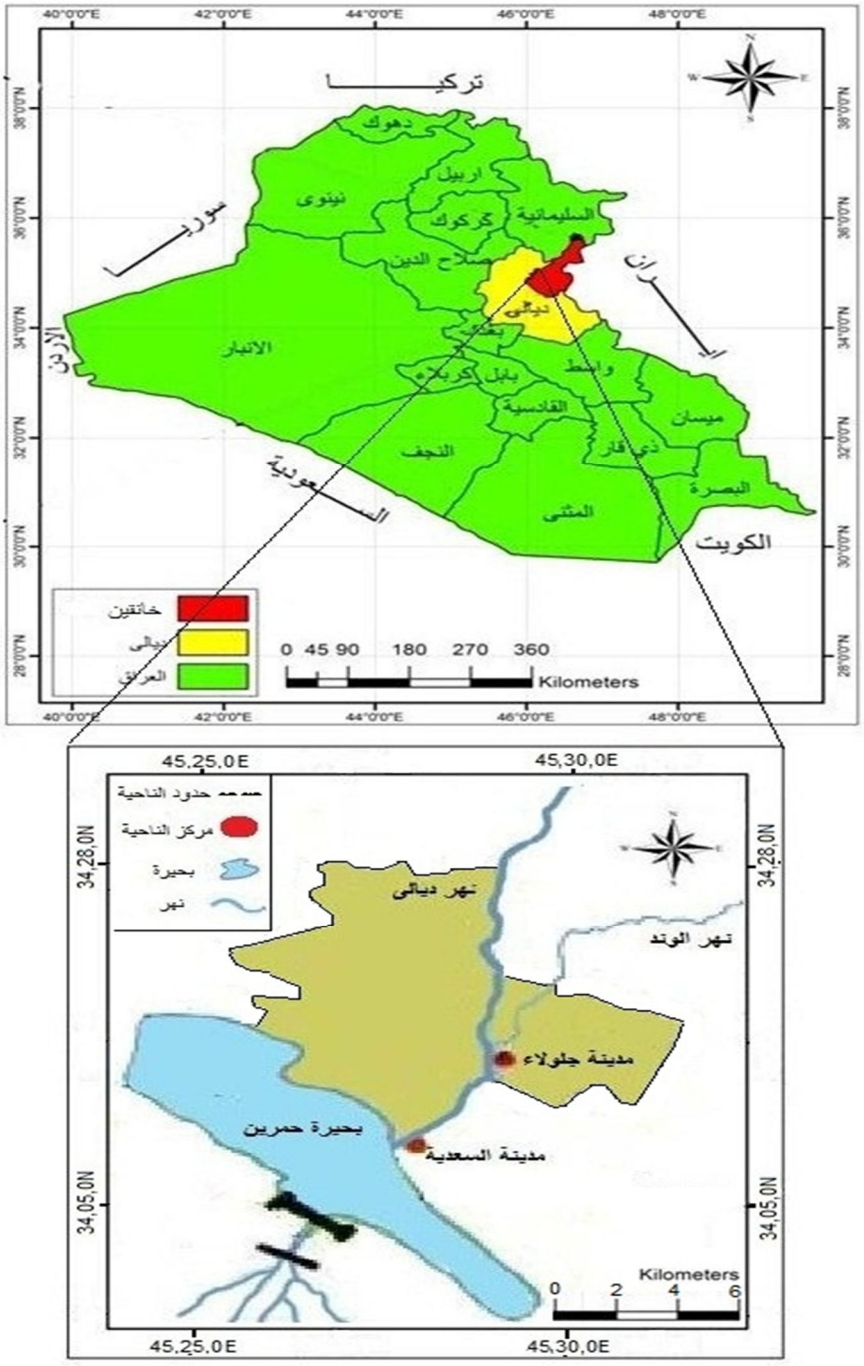

المصدر: من عمل الباحثتان اعتماداً على:-

١- خريطة التصميم الاساس لمدينة جلولاء رقم ١٣١٠ وبمقياس ١: ٢٥٠م.

وتدخل مدينة جلولاء ايضـــاً ضمن صنف المواقع العقدية (Nodality Location) لانها تمثل اهم مدن المنطقة الوسطى شرق العراق فضلا عن كونها عقدة مواصلات للطرق البرية (طرق السيارات وسكك الحديد) التي تربط وسط العراق بالمحافظات الشمالية وتمثل مدينة جلولاء عقدة مواصلات تلتقي فيها خطوط النقل بين تلك المدن مما جعل منها نقطة عقدة لطرق النقل.

نظرة سريعة لتطور المدن:

تطورت المدن ونمت بفعل عدة عوامل: منها اقتصادية واجتماعية وثقافية وعوامل دينية وتنظيمية وقوانين وتشريعات كلها ادت الى ظهور مشاكل صاحبت المدن، اذ ظهرت اتجاهات حديثة في تخطيط المدن [1] .

وظهرت لاول مرة مدن الضغوط النفسية او مدن الاحباط النفسي كما ظهرت اسماء مدن لم تمثل واقعها. لم تتوقف مشاكل المدن الى هذا الحد، بل اصبحت تصادف العديد من المشاكل منها تركيبها الداخلي ومشاكل تتعلق بالنقل ومشاكل تتعلق بالبيئة السكنية ومنها التجاوز على تركيب المدينة الداخلي. لذلك عمد المخططون الى اساليب جديدة متسلحين بالقوانين والتشريعات واخذو يعتمدون على اسماء للمدن وتبعا لمواجهة مشاكل المدن ومنها التجاوز، وقبل الدخول في تلك الجهود لابد من معرفة ماهو التجاوز؟ وما هو مفهومه؟ تحديده ؟ اقسامه ؟ اسبابه ؟

مفهوم التجاوز الحضري:

قبل الدخول الى تعريف التجاوز لابد من معرفة المكان المتجاوز عليه، فهو اما مقاطعة او مدينة لذلك التجاوز اما على ملكيات العامة من قبل استعمال اخر والتي مثلت في اغلبها التجاوز على الخدمات الترويحية والمناطق الخضراء والمفتوحة، أو التجاوز على الملكيات الخاصة. وقد مثل التجاوز في اغلب انواعه الاستيلاء على الاراضي المملوكة للدولة واستغلالها خلافا لما جاء به التصميم الاساس والقانون النافذ [2] وهذه العملية ناجمة عن سوء تنفيذ مراحل التصميم الاساس للمدينة ووفق ما نص عليه القانون. عليه فان التجاوز وقع على الاراضي المخصص لأحدى الانشطة الاتية (صناعي، تجاري، سكني، ترويحي، المناطق، الخضراء والمفتوحة، النقل، والخدمات)، والتجاوز هو مجمل ما يقوم به الافراد و الجماعات والهيئات

الرسمية وغير الرسمية من اتلاف او تشويه متعمد وغير متعمد لبنية المدينة كمكان حضري ومكونات هذا المكان وعناصره، مما يؤدي الى تغير صورته التي ينبغي ان تكون عليها او ينبغي الظهور بها [3] والتجاوز في الشريعة الاسلامية هو غصب الارض، وقد قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) (من ظلم قيد شبر من الارض طوقه من سبعين اراضين) البخاري ومسلم. فمن خلال هذا المبدأ تم منع تجاوز استعمال على الاخر اذا تم تحديد استعمالات الارض كل واحد على حدة في مدننا الاسلامية باعتماد مبدأ العقاب والثواب اي يكافأ المرء على الاعمال الحسنة ويحاسب على الاعمال السيئة [4].

ومن ذلك حددت الباحثتان تعريف التجاوز بأنه كل ما يحصل من تغير في استعمالات الارض المخطط لها أو كل ما يقوم به الافراد من أنشطة وفعاليات مخالفة للقانون او غير شرعية داخل المدينة وخارجها او هي مجمل ما يحصل من تشويه للمشهد الحظري (التلوث البصري والتلوث البيئي)، وفي ضوء هذا التعريف فان السياجات التي بناها الافراد حول المساحات الخضراء والمساحات الخالية وبناء محلات تجارية على ارصفة الشوارع او سير الناس في نهر الشارع او تكسير خط السماء من خلال الابنية العالية التي تفوق حيز المدينة العمراني واستغلال محرمات الكهرباء وسكك الحديد ووضع الاعلانات في الاماكن الخاطئة، كلها تعد تجاوزات واسبابها اما جهل المواطن في فهم القوانين النافذة فضلا عن الفساد الاداري. لذلك فان لشرح هذا الموضوع لابد من تسليط الضوء على اقسام التجاوز واسبابه وأقسامه هي:

١- التجاوز على الساحات العامة (المتنزهات والحدائق).
٢- التجاوز على الاراضي الخاصة بالدولة وتشمل اراضي الخدمات العامة (كهرباء، هاتف، وماء).
٣- التجاوز على التجارية والصناعية.
٤- التجاوز على الكراجات ومواقف السيارات.
٥- التجاوز على الاراضي الزراعية.
٦- التجاوز على واجهة المدينة النهرية.
٧- التجاوز على الابنية التراثية والحضارية.
٨- التجاوز على الساحات المخصصة كحزام اخضر والمحيط بالمدينة.

اما ما يتعلق بأسباب التجاوزات فهي:-

١- الجهل (قلة الوعي الاجتماعي للمواطنين).

٢- قصور وسائل الاعلام عن تبيان اهمية الظاهرة وخطورتها.

٣- عوامل اجتماعية (الفقر وانخفاض الدخل وارتفاع معدل الاعالة).

٤- غموض معنى التجاوز لدى سكان المدينة.

٥- الهجرة السكانية الواسعة من الريف الى المدينة.

ومن الجدير بالذكر ان التجاوز وصل الى مرحلة مكنته من الدخول في كل نشاط من أنشطة المدينة، لذا اصبحت خطورته تستدعي المخططين مواجهة هذا الوباء الذي اصبح فيروساً يأكل جسد المدينة العراقية على وجه الخصوص في القرن الحادي والعشرون لذا لجأت العديد من المدن الى احاطتها بحزام اخضر والغاية منه هي تحقيق الوظائف الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية، واهم فوائد الحزام الاخضر هي: [5].

أ- وظيفة جمالية.

ب- تحديد التصميم الاساس للمدينة.

ت- منع الزحف العمراني على حساب الاراضي الزراعية.

ث- تنظيم بيئة الانسان وتجعل المدينة ملائمة للسكن.

ج- فصل الصناعة عن نسيج المدينة.

ح- استثمارها كمناطق ترويحية.

دور المخططين في مواجهة تحد التعدي

وجد مخططو المدن أنفسهم أمام تحدٍ جديد، ألا وهو التجاوز على الممتلكات العامة والاستعمالات الاخرى، فلجئوا تارة الى تفعيل القوانين والتشريعات، وتغير أسماء المدن حسب الوظيفة التي تؤديها تارة أخرى.

فظهرت مدن الخيال [5] ومبدأ هذه النظرية هي ان المدينة قائمة على جبل تشرف على اناس داخل هذه المدينة وهي فكرة فلسفية بحتة، ثم ظهرت المدينة الفاضلة للفارابي، ومن ثم المدينة الممتدة الواسعة لفرانك لويد رايت [6] وهي تمتد بشكل طولي اما على طول طرق نقل أو على طول نهر وان الغاية من الشكل الطولي أو الامتداد هو ليسهل وصول السكان الى الخدمات

ولتسهيل رحلة العمل اليومية والحصول على فرصة عمل متساوية من خلال تدرج عدد السكان من المركز نحو الاطراف، ثم طورت هذه النظرية للعالم سوري ماتا التي طورها اذا صورت الخدمات وفرص العمل بأنها تتوزع على جانبي الطريق الرئيس، ثم ظهرت مدن الحدائق التي طبقت كأول منهج مدني مبتكر في بداية القرن العشرين[7] والريف هي محاولة للهروب من المدينة واجوائها الصاخبة واللجوء الى جو الريف وهي مزواجه بين الريف والمدينة من خلال احد الاحتمالين.

- صنع مدينة بكل مقوماتها وانشطتها وكثافتها السكانية وحياتها الاجتماعية المفككة.
- صنع مدينة بكل مقوماتها وانشطتها الطبيعية وهدوئها وجمالها ونقاء الطقس فيها وترابط الحياة الاجتماعية.

لقد عمدت هذه النظرية الى اشتقاق احتمال ثالث يربط بين هذين الاحتمالين (التزاوج بين الريف والمدينة).

ظهرت بعد ذلك مدينة الغد لـــ(Lecorbonsier) [8] اساس هذه النظرية هي ازالة الفوارق بين الريف والمدينة من خلال اقتراح برامج داخل المدينة، وهي محاولة لنقل المدينة الى الريف من خلال التصاميم المعمارية للعمارات العالية داخل الحدائق الكثيفة، وذوب الفوارق الاجتماعية من خلال الترابط بين أنشطة المدينة المختلفة فيما بينها وبين أنشطة الريف الرئيسة. ثم ظهرت بعد ذلك المدينة المركبة لـــ(E.gloeden) التي بنيت على اساس تقليل خطورة تضخم المدن، اي معاملة كل خلية في المدينة على حده، فهي تقوم على أسس اقتصادية وتشريعية واجتماعية، فهي اكدت على الجوانب الرمزية في تخطيط المدن.

نشأة مدينة جلولاء

مرت مدينة جلولاء بمراحل متعاقبة من الازدهار والضمور منذ النشأة وحتى يومنا هذا، خصها بذلك موقعها على طريق التجارة والزيارة والحروب التي الحقت بها الكثير من الخراب والدمار. ويمكن عد نهاية العقد الثاني من القرن العشرين خط شروع مدينة جلولاء الحديثة، فبعد سقوط الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الاولى واحتلال الانكليز للعراق عام ١٩١٧م لم يغب عن بال المستعمرين الجدد اهمية موقعها اذ باشروا بمد خط سكك حديد بغداد – كركوك ماراً بمدينة جلولاء وانشأت محطة قطار جلولاء عام ١٩١٨م اذ خلقت فرص عمل جديدة ادت

الى توافد المهاجرين اليها من مختلف الاقاليم المجاورة فضلاً عن انشاء معسكر جلولاء الدائم عام ١٩٣٦ اذ حفز انشطتها التجارية والخدمية واسهم في النمو السكاني والتوسع المساحي والعمراني، وقد ازداد عدد سكانها من بضعة عشرات الى ٦٤١٦ نسمة عام ١٩٥٧.

وعلى اثر التغيير السياسي في العراق عام ١٩٥٨م واعلان الجمهورية العراقية شهدت مدينة جلولاء تطوراً ادارياً مهماً اذ اصبحت مركزاً ادارياً لناحية جلولاء المستحدثة بعد ان كانت قصبة تابعة لناحية السعدية، ورافق هذا التغيير الاداري دخول التخطيط العمراني وحظيت المدينة بعناية كبيرة ولا سيما في حجم الخدمات المقدمة لسكانها، وقد تضاعف عدد سكانها خلال ثمان سنوات اذ بلغ ١٢٢٧٩ نسمة عام ١٩٦٥م وازداد الى ١٩٢٦٨م في عام ١٩٧٧، وفي عقد الثمانينات كانت مدينة جلولاء الملاذ الآمن لسكان المناطق الحدودية التي طالتها الحرب العراقية الايرانية حيث جذبت اعداد كبيرة من سكانها وسكان مدينة خانقين وهو مما ادى الى ظهور استعمالات ارض جديدة وتطور الوظائف المدنية فيها وازداد عدد سكانها ليصل الى ٢٦٦٦٦ نسمة عام ١٩٨٧.

وعلى اثر احداث عام ١٩٩١ والتي خلقت واقعاً جديداً لاقليم كردستان اذ اصبح خارج حدود السيادة المركزية للدولة العراقية واصبحت مدينة جلولاء تمثل نقطة التماس بين هذا الاقليم ومناطق السيادة المركزية مما ادى الى ازدهار ووظيفتها التجارية وخاصة التجارة غير الرسمية والتي جعلت من المدينة منطقة جذب سكاني كبير حتى وصل عدد سكانها الى ٣٠٢٧٣نسمة عام ١٩٩٧. وجاءت احداث عام ٢٠٠٣م وما رافقها من تغييرات سياسية واجتماعية دفع مدينة جلولاء لان تسلك سلوكاً مزدوجاً فهي تنعم بالاستقرار الذي ساد اقليم كردستان وتتمتع بميزات مناطق الادارة المركزية كونها احدى مدن محافظة ديالى، وقد رافق ذلك نمواً سكانياً وتطوراً مساحياً وعمرانياً حتى ضاقت ارض المدينة بسكانها ونتج عن ذلك اضطراب تركيبتها البنيوية وظهور مشاكل حضرية كبيرة ادت الى تبني مستويات الخدمات الاساسية لسكانها وبروز مشكلات التجاوز الحضري على على أوجها في المدينة.

التصميم الاساس لمدينة جلولاء

مرت المدينة بعدة مراحل مورفولوجية كالاتي:

المرحلة المورفولوجية الأولى (منذ النشأة وحتى عام ١٩١٨)

تداخلت استعمالات الأرض الوظيفية المدينة والعسكرية في مدينة جلولاء خلال هذه المرحلة، ومن خلال استقراء تاريخ المدينة اتضح انها قد تعرضت لعمليات غزو متتابع بين الاستعمال العسكري والاستعمال المدني، ويبدو اثر الاستعمال العسكري اكثر وضوحا لما خصها به الموقع الاستراتيجي.

وكانت من نتائج الصراع المسلح بين القوى المتنازعة هو طمر واقع المدينة الحضري نتيجة للتخريب المستمر الذي رافق تلك الحروب التي أضاعت معظم معالمها المورفولوجية، ففي الوقت الذي حرمت فيه المدينة من الدراسات السابقة لم نتمكن من العثور على الدليل المادي الذي يمكن من خلاله، تمييز الأنظمة المعمارية لهذه المرحلة، والشاهد المادي الوحيد في هذه المرحلة هي منطقة التلة (تل ابو كروش)، الذي يقع في محلة الطليعة الحالية والذي لا يعدُ اليوم عن كونه تلاً تراكميا من الصخور والأتربة وقطع الأواني الفخارية القديمة، وقد طالت أجزاء واسعة منه الوظيفة السكنية في المرحلة المورفولجية الثانية وعلى الرغم من ان العرب قد وطأة أقدامهم هذا الموضع منذ سنة ١٦هـ ألا أننا لم نتمكن من العثور على أهم المعالم التي يشير إلى أنظمة المدينة العربية الإسلامية، وهو السور والجامع وهذا ما ادى إلى طرح جملة أسئلة وهي:

- هل ان العرب لم يدم مكوثهم طويلاً في هذا الموضع بسبب اندفاعهم نحو الشرق ؟
- هل ان العربي لم يستطيع التكيف لظروف البيئة الجديدة، المناخية، والطوبوغرافية ؟
- هل كانت حصانة الموضع الطبيعية وراء الأحجام عن بناء السور ؟
- هل ان موقع المدينة في طريق التجارة والزيارة والحرب، جعلها عرضة للتخريب المستمر للقوى الغازية، ادى الى اختفاء كل معالمها الحضارية ؟

وبعد البحث والتحقيق في تاريخ المدينة العسكري وجد ان الإجابة عن هذه الأسئلة تتم من خلال أدراك أهمية موقعها الذي فرض ان تكون مسرحا لمعارك الحسم بين العرب والفرس، وبين الفرس والأتراك، ولكونها الممر الوحيد الذي سلكه المغول الى بغداد، كل ذلك فرض على مدينة جلولاء ان تؤدي واجباً عسكرياً بالدرجة الأولى، انعكس على سيادة الاستعمال العسكري على أرضها خلال هذه المرحلة، إذ سلبت منها أرادتها واختفت معالمها الحضرية وهاجر سكانها وكادت ان تصل الى حد الموت في مطلع القرن العشرين، إذ اختفت معالمها الحضرية ولم يبقى

فيها سوى تجمع بشكل مستقرات صغير لا يتجاوز عدد سكانه (٢٠٠) نسمة وعدد دورها السكنية ٢٦ داراً فقط تراوحت مساحة الدار الواحدة بين (٣٠٠-٤٠٠م٢)، وتراوحت مساحة البناء بين (١٢٠-١٥٠م٢) وتستعمل بقية المساحة حضيرة للأغنام ومسيجة بسياج من الطين يعلوه العوسج لدرء خطر اللصوص، والحيوانات المفترسة، اما تركيبها البنيوي فقد استخدموا سكان جلولاء مواد البناء المحلية التي هيئتها الطبيعة مثل الطين والأخشاب والقصب ونباتات الحلفاء، وغالبا ما تكون السقوف محدبة، إذ سهل عملية انسياب مياه الامطار، اما انظمة التهوية والاضاءة فقد استخدمت فتحات صغيرة في الجدران باتجاه الرياح الشمالية والشمالية الغربية السائدة صيفاً وتغلق بالطين في فصل الشتاء، اما واجهات الدور فنحو اتجاه شروق الشمس للاستفادة منها في التدفئة والإضاءة ولا تختلف انظمة شوارعها عن انظمة الشوارع الحضرية في المدينة العربية، إذ انها ضيقة وملتوية وعمياء احيانا والغرض من ذلك هو تامين اكبر نسبة من الظل صيفاً، وتجنب الرياح الباردة شتاءً، فضلاً عن انها تسهل عملية الدفاع عن المستقرات ضد الأعداء والحيوانات الضارية، ولا سيما الذئاب التي تهدد قطعان الأغنام ليلاً ، وتلبي هذه الشوارع متطلبات ووسائط النقل القديمة المتمثلة بالحيوانات، فضلاً عن فقدان وسائل النقل الحديثة.

المرحلة المورفولوجية الثانية: ما بين عامي(١٩١٨-١٩٥٨)

تمثل هذه المرحلة حقبة زمنية لها أهميتها في تاريخ المدينة الحضاري والمعماري والسكاني بحيث يمكن عد بدايتها خط شروع مدينة جلولاء الحديثة ونهايتها تكامل وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والبنيوية، وما المراحل اللاحقة الا إكمال لما تم إنجازه في هذه المرحلة، وإضافة خصائص بنيوية جديدة مع توسيع مساحي وعمراني لاستيعاب الزيادة المستمرة في عدد سكانها واستكمال وظائفها بالوظيفة الإدارية التي استحدثت في نهاية هذه المرحلة.

شهدت هذه المرحلة ظهور وظائف وفعاليات اقتصادية واجتماعية خلقت فرص عمل جديدة أدت إلى تفعيل عناصر الجذب السكاني مع توفر عوامل الطرد في الإقليم الكثيف والإقليم المحلي الواسع، مما أدى إلى زيادة عدد سكان المدينة في هذه المرحلة، وبما ان مدينة جلولاء ما هي ألا جزء من الحالة العامة في العراق فقد أصابها الشيء الكثير نتيجة لإنشاء مجلس الأعمار

عام ١٩٥٢ وانعكس ذلك على تطور المدينة من جميع جوانبها ولاسّيما محطة القطار التي شهدت توسع كبير بعد إضافة دوائر وخطوط جديدة اليها فضلاً عن تطور المساحي والعمراني، وظهور استعمالات الأرض جديدة لم تكن مألوفة من قبل.

المرحلة المورفولوجية الثالثة ما بين (١٩٥٨ – ١٩٨٠ م)

شهدت المدينة خلال هذه المرحلة تطورا متسارعا، تمثل باتساع الحيز الحضري الذي جاء انعكاساً للنمو السكاني، والمشاريع التنموية التي وضعتها الدولة لاسيما في عقد السبعينيات على اثر زيادة موارد الدولة بسبب تأميم شركات النفط عام ١٩٧٢ م، لقد شهدت المدينة زيادة كبيرة في عدد سكانها إذ بلغ ١٢٢٧٩ نسمة عام ١٩٦٥ م وهو ضعف عدد سكانها عام ١٩٥٧ م أما في عام ١٩٧٧ م فقد ازداد عدد سكان مدينة جلولاء إلى (١٩٢٨٦) نسمة أي يعادل ثلاثة أضعاف سكانها في المرحلة السابقة، ورافق هذا النمو السكاني تطور عمراني كبير تمثل زيادة الطلب على الأراضي في المحلات القديمة، واستحداث محلتين هما محلة الوحدة ومحلة الجماهير (ينظر الخريطة ٢). وقد بلغت المساحة الكلية للمدينة خلال هذه المرحلة (٣٥١,٥) هكتار، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف مساحتها في المرحلة السابقة. وتقف وراء هذا التوسع المساحي والنمو الحضري عدة عوامل منها:

استمرار قوة جذب المدينة، وذلك لظهور فرص عمل جديدة، ولاسيما في قطاع الخدمات إذ صدر مرسوم جمهوري عام ١٩٥٨م. يقضي باستحداث ناحية جلولاء وعد مدينة جلولاء مركزا إداريا لها، وبظهور الوظيفة الإدارية تكون المدينة قد استكملت وظائفها، فضلا عن التطور الذي شهدته الوظائف الأخرى.

١. ارتفاع المستوى المعاشي للسكان ولا سيما بعد تأميم النفط سنة ١٩٧٢.
٢. إسهام الدولة في التوسع العمراني من خلال بناء العديد من المؤسسات الإدارية، والدور السكنية لمنتسبي القطاع العام. فضلا عن إسهامها في توسيع رقعة الحيز الحضري من خلال توزيع الأراضي على العسكريين والمدنيين، وفتح باب الإقراض من المصرف العقاري من دون فوائد.
٣. البدء بتنفيذ خطط التنمية التي صادقت عليها الجهات التخطيطية والرسمية في كل المدن العراقية، وجلولاء إحدى المدن التي شملتها تلك البرامج.

٤. التنظيم الأسري الذي تمثل بالتحول من الأسر العنقودية والمركبة الى الأسر البسيطة (الأحادية) مما زاد من الحاجة إلى بناء مساكن جديدة وخدمات إضافية.

القوانين والتشريعات واثرها في الحد من ظاهرة التجاوزات:-

لعبت الضوابط والتشريعية دورا مهما في تنظيم حياة الناس بصورة عامة والمدينة بصورة خاصة وقد عرفت التشريعات والقوانين البلدية منذ فترة مبكرة في التشريع العراقي والتي كان لها دور مهم في تنظيم استعمالات الارض وتوجيه حركة العمران المستقبلية واهم القوانين (مديرية التخطيط العمراني، القسم الفني، بيانات غير منشورة):

١- نظام الطرق والابنية رقم (٤٤) لسنة ١٩٣٥ اذا مثل اول تشريع شامل لتنظيم المدن، اذا قسم المدينة الى مناطق عمرانية اولى وهي تخص المناطق القديمة وثانية وثالثة ورابعة ومناطق ممتازة ومنطقة خامسة تصنف حسب اهمية المدينة من الناحية الادارية ولكل منطقة ضوابط عمرانية خاصة بها تشمل مادة البناء ومساحة الدار وعرض الشارع.

٢- اعقبه قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦١ والذي عدل على كثير من القرارات لقانون الطرق والابنية.

٣- قانون رقم (١٥٦) لسنة ١٩٧١ الذي ساهم في تنظيم التركيب الداخلي للمدينة الا انه اغفل جانب الزيادة الحاصلة في عدد المركبات وانعكاساتها على حاجة الشوارع الى مساحة الشوارع الداخلية.

٤- قانون رقم (٧٣٤) لسنة ١٩٨٧ والذي نص على جواز مالكي الارضي الزراعية والبساتين وأصحاب حق التصرف في تشييد دور سكنية لهم ولا اولادهم، بمساحة (٣٠٠م) لصاحب الارض و (٢٠٠م) لكل واحد من الاولاد داخل وخارج حدود التصميم الاساس.

٥- قانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٩٧ والذي نص على تخصيص الاراضي المفتوحة وتوزيعها لأغراض السكن والذي سيء التصرف فيه والتجاوز على المساحات الخضراء والخدمات العامة وتحويلها الى الاستعمال السكني.

٦- قانون رقم (١٥٦) لسنة ٢٠٠٣ والذي تم فيه تعديل قانون (٧٣٤) لسنة ١٩٨٧ وذلك بعدم جواز بناء مالكي الارض الزراعية والبساتين داخل حدود التصميم الاساس وجوازه خارجه.

٧- كما تم استصدار مجموعة من القرارات الخاصة بتمليك المتجاوزين وهذه القرارات هي:

أ- قرار رقم (٣٩٧) لسنة ١٩٧٠ والذي نص على تمليك المتجاوز بالسعر المخفض.

ب- قرار رقم (٧٢١) لسنة عام ١٩٧١ والذي نص على استمرار العمل بالقرار السابق.

ت-قرار رقم (٥٤٨) لسنة ١٩٧٩ والذي نص على تمليك المتجاوز خلافا للتصميم (اي استعمال غير سكني) قطعة ارض بالسعر السائد ويزال التجاوز.

ث-قرار رقم (١٥٤) لسنة ٢٠٠١ والذي نص على ازالة التجاوزات المخالفة للاستعمال وبدون تعويض بقطعة ارض اخرى.

ج- القرار رقم (١٥٦) لسنة ٢٠٠٣ والذي نص على تمليك المتجاوزين المطابقين للاستعمال لأغراض السكن.

ومن ذلك نجد ان هذه القرارات كانت انعكاسا للواقع الذي مرت به مدن العراق ومنها مدينة جلولاء مما اسهم في تغير شكل التصميم، والتأثير في استمرار ظاهرة التجاوزات.

مشكلة التجاوزات دراسة تقويمية / اولاً: جلولاء قبل عام ٢٠٠٣

بلغ عدد السكان خلال هذه المرحلة في مدينة جلولاء (٣٣١٣٧) نسمة عام ٢٠٠٣ لذلك توزع السكان على تسعة احياء سكنية (الوحدة، الجماهير، الشهداء، الشرطة، العنبكية، والسلام، عروبة، طليعة، دور الضباط) كان بعض هذه الاحياء ومنها الجماهير والعنبكية اصلا هي خارج التصميم الاساس لكن الدولة قامت بتمليكها للمواطنين في السبعينات من القرن الماضي لذلك تميزت بشوارعها غير المخططة وكانت محلة الشهداء من الاحياء الحديثة في شمال شرق المدينة التي وزعتها الدولة كأراضي سكنية على ذوي الشهداء والعسكريين والمدنيين، تميزت مدينة جلولاء بقلة الاراضي السهلية والتي اختصرت على كل من حي العروبة والطليعة لذلك كان اي توسع سيكون بأتجاه المناطق المرتفعة بالجهة الشرقية لان نهر ديالى يمثل عائق من الجهة الغربية ينظر خريطة (٢)، اما احياء الشرطة والعنبكية والسلام ودور الضباط كانت

نتيجة لتوسع المدينة بسبب زيادة السكان سواء عن طريق النمو الطبيعي لسكان المدينة او نتيجة لهجرة سكان الريف المحيط بالمدينة فتوسعت المدينة وظهرت احياء جديدة على حساب المناطق المكشوفة، ونتيجة لهذه الزيادة في السكان فقد توسعت الاستعمالات الاخرى في المدينة ومنها المنطقة التجارية المتمثلة بالسوق فقد امتدت المحلات التجارية الى شارع البريد وكذلك الاستعمالات الصناعية فقد كبر حجم المنطقة الصناعية خلف السينما لتشمل اجزاء من حي الوحدة وكذلك الحال بالنسبة للاستعمالات الاخرى.

خريطة (٢) تطور مدينة جلولاء في المراحل التاريخية المختلفة

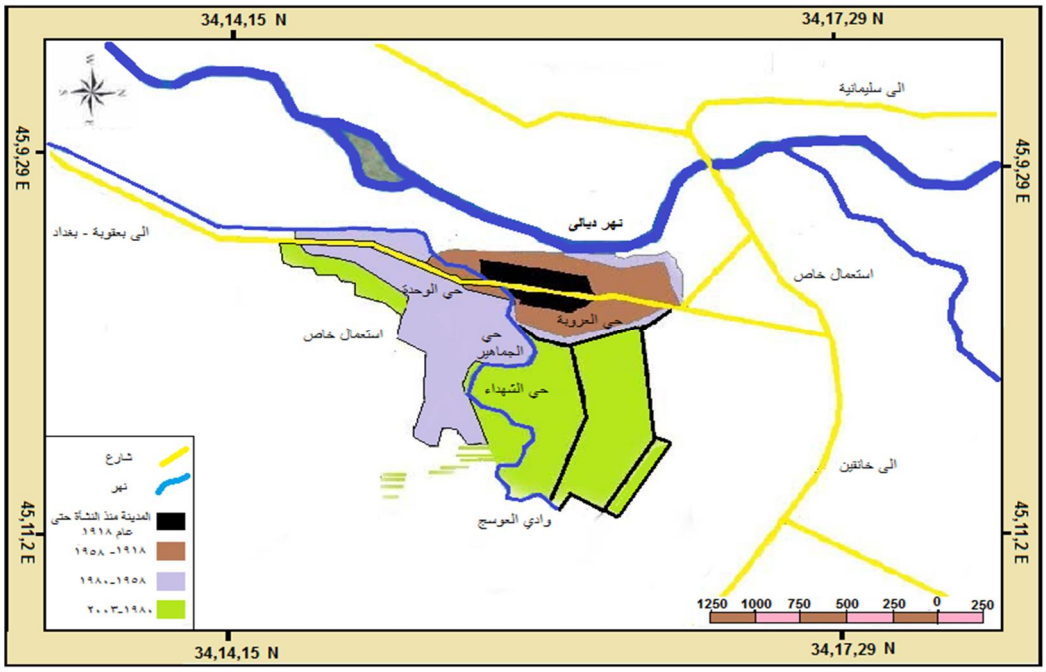

المصدر: من عمل الباحثتان اعتماداً على:-

١- خارطة التصميم الاساس لمدينة جلولاء رقم ١٣١٠ وبمقياس ١: ٢٥٠م

٢- تحليل الصور الجوية والدراسة الميدانية.

جلولاء بعد ٢٠٠٣-٢٠١٣.

مر العراق بظروف سياسية صعبة خلال هذه المرحلة تركت أثارها الواضحة على الحياة العامة للسكان، وانعكس ذلك سلبا على النمو الاقتصادي، مما أدى إلى فرض واقع جديد على حياة المدن العراقية، ومنها منطقة الدراسة وشهد التطور المساحي والعمراني لمدينة جلولاء

خلال هذه المرحلة توسعا كبيراً وذلك بظهور استعمالات ارض جديدة استجابة للزيادة السكانية التي طرأت على سكان المدينة فقد ازداد عدد سكانها من (١٩٢٨٦) نسمة عام ١٩٧٧ حتى بلغ (٢٦٦٦٦) نسمة عام ١٩٨٧، ثم طرأ تغيير سريع ومفاجئ على سكان المدينة عام ١٩٩٧ حتى بلغ (٣٠٢٧٣) نسمة ويتنبأ ان يبلغ عدد سكانها اعتمادا على معدلات النمو الطبيعي للسكان (٣٣١٣٧) نسمة عام ٢٠٠٣ وبلغ ذروته ما بعد عام ٢٠٠٣ ونتيجة للأحداث التي عصفت بالعراق وحملات التغير الديموغرافي التي حدثت فيها فقد تركز المهاجرين من كل انحاء المناطق المحيطة بالمدينة ومنها سكان عرب خانقين الذين تم ترحيلهم من المناطق التي كانوا يسكنوها وكذلك مناطق كفري وقرة تبة وكلار فقد تجمع هذا العدد الكبير من (المرحلين) في مدينة جلولاء كأقرب مدينة ممكن ان تستوعبهم لذلك فقد زاد عدد السكان الى الضعفين ثم جاءت احداث عام ٢٠٠٧ ونتيجة لسوء الاحوال الامنية في اغلب مناطق العراق وكان للوضع الامني المستقر في المدينة الى انها تحولت الى مدينة جاذبة لأغلب سكان العاصمة ومركز المحافظة وقضاء المقدادية وقد انعكس هذا النمو المفاجئ على التطور العمراني السريع، والتوسع المساحي والذي سار باتجاهين ينظر خريطة (٣):

١- التوسع على حساب المساحات المكشوفة والأراضي المتروكة للتوسعات المستقبلية داخل المحلات السكنية وعلى أطرافها وقد رافق ذلك التوسع تجاوزات كثيرة على التصميم الأساسي الذي ينظم استعمالات ارض المدينة والذي اثر سلبا في مورفولوجيتها وتبدو شوارعها اليوم محاصرة بالأشغال الوظيفي (السكني والتجاري والصناعي) فضاقت بها الحركة فأصبحت مزدحمة ومرتبكة حاليا.

٢- ظهور محلات جديدة، اذ استحدثت محلة التجنيد وحي الخضراء، فضلا عن مجموعة من العشوائيات والاحياء غير القانونية بمحيط المحلات السكنية .

تم التركيز في هذه الدراسة على التجاوز العمراني والحضري الذي حدث في المدينة نتيجة هذه الاحداث والتطورات الي مرت بها المدينة.

تركزت اهم التجاوزات في مدينة جلولاء بعد احداث ٢٠٠٣ وغياب السلطات القانونية والرقابية ونتيجة للزيادة السكانية بفعل الاسباب المذكورة انفاً فقد تم التجاوز على الاستعمالات

العسكرية الحكومية والتي كانت تابعة لوزارة الدفاع ومنها معسكر التدريب الموجود في شمال المدينة كمنطقة سهلية قريبة من مركز المدينة وتطل على نهر ديالى.

اما منطقة التجنيد والتي كان تستخدم كمركز تجنيد جلولاء وفيها المطار العسكري فقد تم التجاوز عليها وبنائها كدور سكنية لهؤلاء (المرحلين).

خارطة (٣) التجاوز الحضري في المدينة

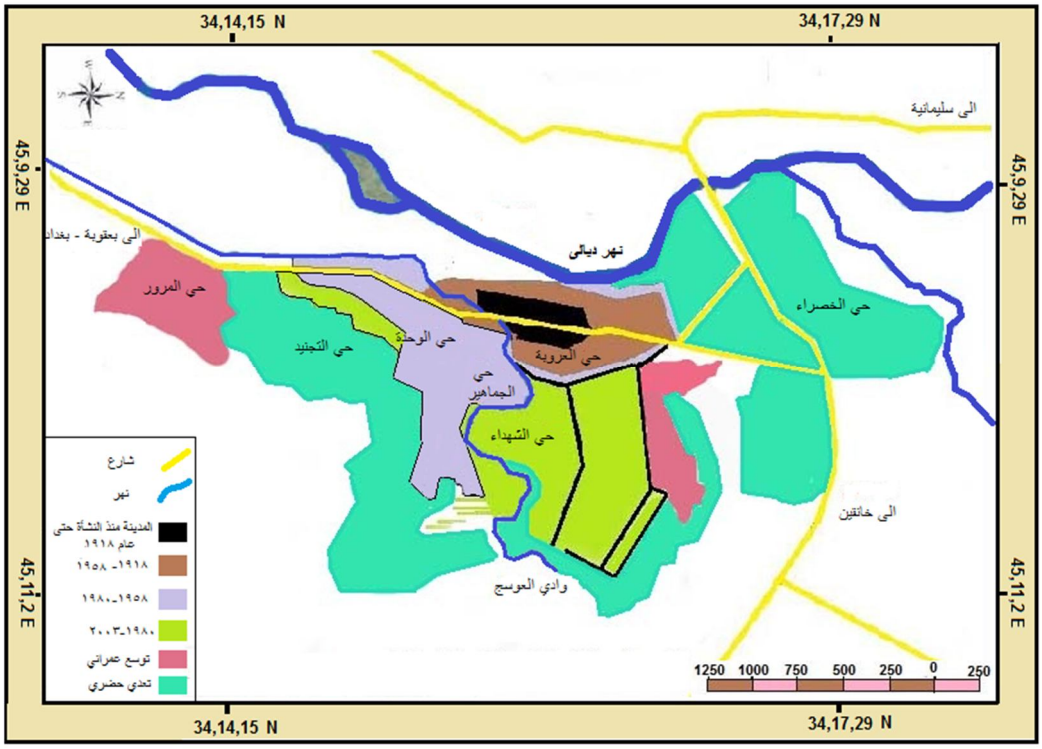

المصدر: من عمل الباحثتان اعتماداً على:-

١- خارطة التصميم الاساس لمدينة جلولاء رقم ١٣١٠ وبمقياس: ٢٥٠م.

٢- تحليل الصور الجوية والدراسة الميدانية.

الاستنتاجات

١- التجاوز احد اهم المشاكل التي تواجه المدينة العراقية، ومدينة جلولاء كانت واحدة منها بسبب غياب الجهات الرقابية والقانونية.

٢- كان العامل السياسي والامني سبب في زيادة مشكلة التجاوزات على الممتلكات العامة والاراضي الزراعية من قبل المواطنين فضلا عن العامل الاقتصادي الذي لعب دور مهم في تفاقم المشكلة.

٣- ضعف الجهات المعنية في ادارة المدينة ورسم المخططات الاساسية النافذة والسبب يعود الى ضعف التخطيط والتنسيق بين هذه الادارات.

٤- عدم متابعة تطور مراحل التصميم للمدينة كذلك لم توضع تصاميم حديثة من شأنها معالجة ظاهرة التجاوزات.

٥- عملت ظاهر التجاوزات على تشويه المشهد الحضري لمدينة جلولاء المتمثلة بالدور الرديئة النوعية والبدائية والتي انتشرت في كل من حي الوحدة والجماهير والتجنيد وحي الخضراء.

٦- عملت ظاهرة التجاوزات على خلق مشاكل تتعلق بالضغط على استعمالات الارض وكذلك على الخدمات التي لم تكن مصممة لتستوعب هذا الكم من السكان والدور السكنية.

التوصيات

١- تشريع القوانين والقرارات الصارمة من اجل الحد او تقليل التجاوزات الحاصلة في المدينة ومتابعة تطبيقها على ارض الواقع.

٢- العمل على تقليل اثار العامل الاقتصادي وزيادة فرص التشغيل بهدف تقليل حجم البطالة.

٣- حث المواطنين على الالتزام بالقوانين والتشريعات وتثقيفهم بالاثار السلبية لهذه الظاهرة.

٤- العمل على تطبيق برامج متطورة وفعالة لمعالجة مخلفات التجاوزات على التصميم الاساس والاستفادة من تجارب عالمية.

٥- العمل على ايجاد حلول سريعة وواقعية لأستيعاب مشكلة السكن وتوفير الخدمات.

هوامش البحث ومصادره :

1- Girardet، H.، *Cities new direction for sustaining Urban planning (GALA ATLAS) Cities*، England، 1990,p82.

٢- الاعسم، خليل ابراهيم، التجاوزات على الملكيات الاراضي في التشريع العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز التخطيط الحضري والاقليمي- جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٦، ص٢٣.

٣- منسي، وليد عبدالله مظاهر، التعدي الحضري في مدينة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٢٠، الكويت، ٢٠٠٧، ص٦.

4- Younan، R.، A.، open space associate economic faction the physical structure of the met-politer Region of Baghdad، Baghdad University، Baghdad، 1985,p98.

٥- منسي، وليد عبدالله الظاهر، مصدر سابق، ص١٢٠.

٦- الدليمي، خلف حسين الدليمي، التخطيط الحضري، اسس ومفاهيم، الدار الدولية للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٢، ص٦٣.

٧- فيليب بانيري واخرون، الشكلية المدينية: من الحي الى المباني الجماعية الضخمة، ترجمة حيان جواد الصيداوي، دار مايس للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٤،ص٣٩.

٨- عفيفي، احمد، نظريات في تخطيط المدن، دار الهجرة للطباعة والنشر، مصر،٢٠٠٠،ص٥.

٩- الدراسة الميدانية بتاريخ

المصادر:-

1- Girardet، H.، Cities new direction for sustaining Urban planning (GALA ATLAS) Cities، England، 199.

٢- الاعسم، خليل ابراهيم، التجاوزات على الملكيات الاراضي في التشريع العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز التخطيط الحضري والاقليمي- جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٦.

٣- منسي، وليد عبدالله مظاهر، التعدي الحضري في مدينة الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٢٠، الكويت، ٢٠٠٧.

4- Younan، R.، A.، open space associate economic faction the physical structure of the met-politer Region of Baghdad، Baghdad University، Baghdad، 1985.

٥- عفيفي، احمد، نظريات في تخطيط المدن، دار الهجرة للطباعة والنشر، مصر،٢٠٠٠.

٦- الدليمي، خلف حسين الدليمي، التخطيط الحضري، اسس ومفاهيم، الدار الدولية للطباعة والنشر، عمان، ٢٠٠٢.

٧- فيليب بانيري واخرون، الشكلية المدينية: من الحي الى المباني الجماعية الضخمة، ترجمة حيان جواد الصيداوي، دار مايس للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٤.

٨- الدراسة الميدانية.